

شرح اللمع في أصول الفقه لمعالى الشيخ أ.د سعد بن ناصر الشثري

الدرس ٧

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فاسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لكل خير وان يجعلنا واياكم من الهداء المهتدبين وبعد عقد المؤلف فصلا في تعارض الالفاظ - 00:00:00

اذ ان هناك فصلا اخر يعني بتعارض والمعنى المراد بالتعارض التقابل في المدلول والتعارض يشترط له عدد من الشروط اولها صحة الدليلين فإذا لم يكن احد الدليلين صحيحا فلا يصح ان يعارض به - 00:00:25

غيره من الاadle و الشرط الثاني اتحادهما بالمحل فإذا كان كل واحد منها واردا في محل مغاير لمحل الدليل الآخر فلا تعارض تجب الصلاة على المرأة حال الطهر وتحرم الصلاة عليها حال - 00:00:56

الحزب فلا يقال بان هناك تعارضا والشرط الثالث تقابلهما في المدلول فلو كان كل منهما يدل على المنع فلا تعارض ولابد له تعارض حقيقي في الاadle الشرعية لقول الله عز وجل افلا يتذمرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه - 00:01:25

اختلافا كثيرا معناه ان ما كان من عند الله فلا اختلاف ولا تقاد فيه مثل في قوله تعالى قرآنا متشابها مثانيا فالمتشابه الذي يصدق بعضه بعضا وانما يقع التعارض في ذهن المجتهد - 00:01:58

بسبب عدم الاحاطة ما يتعلق بالنصين المتعارضين اذ قد يكون احدهما منسوحا قد يكون احدهما ضعيفا قد يكون احدهما ورد له دليل تخصيص للدليل الآخر فإذا ورد عندنا تعارض في ذهن المجتهد بين دليلين لفظيين - 00:02:29

فعندنا طرق لدفع هذا التعارض اولها بالجمع بين الاadle بحمل احد الدليلين على محل او معنى يغاير محل الدليل الآخر ومن طرق الجمع التخصيص والتقييد فإذا عجز الفقيه عن الجمع بين الاadle - 00:03:07

بحث عن التاريخ فجعل المتقدم منسوحا والمتاخر ناسخا فإذا لم يعرف التاريخ حينئذ يرجح بين الدليلين فيأخذ باقواهما فإذا لم يتمكن من الترجيح وقف وجب عليه التوقف بالمسألة فلا يفتني فيها - 00:03:49

قال المؤلف اذا تعارض لفظان فلا يخلو اما ان يكون خاصين او عامين او احدهما خاصا والآخر عامة او كل واحد منها خاصا من وجه وعاما من وجه فان كان خاصين - 00:04:31

مثل ان يقول لا تقتلوا المرتد ويقول اقتلوا المرتد وحينئذ لا يمكن الجمع بينهما وبالتالي نبحث عن التاريخ فان عرفنا التاريخ قلنا بان المتقدم منسوخ والمتاخر ناسخ وإذا لم نعرف التاريخ - 00:04:52

ذهبنا ببحث في اسباب الترجيح بين الدليلين اما من جهة الرواية او جهة الاسناد او جهات المتن او جهاد المدلول او بحسب الاadle الموافقة لاحد الدليلين فاما اذا كان عامين - 00:05:23

من امثالته لو قال من بدل دينه فاقتلوه ثم قال في وقت اخر من بدل دينه فلا تقتلوه. فهنا العموم بينهما في محل واحد وبالتالي ان استطعنا الجمع بين الدليلين بحمل احد الدليلين على محل والدليل الآخر على محل عملنا بذلك - 00:05:57

ومثل له بحديث خير الشهود الذين يشهدون قبل ان يستشهدوا ان يؤدون الشهادة قبل ان تطلب منهم خير الشهود من ادى شهادته قبل ان يسألها في الحديث الاخر ان النبي صلى الله عليه وسلم - 00:06:28

قال خير امتی قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر اقوام يكون فيهم السمن يشهدون قبل ان يستشهدوا فحينئذ نحاول

ان نجمع بين الدليلين في بعضهم قال حديث خير الشهد من شهد قبل ان - 00:06:58

يسأل هذا فيما اذا كان من له الشهادة لا يعلم بالشهادة الحديث الآخر فيما اذا كانت الشهادة معلومة الحال الثالث اذا كان احد الدليلين المتعارضين خاصا والآخر عاما ومن امثاله - 00:07:35

في الحديث فيما سقت السماء العشر هذا عام فالقليل والكثير ثم جاءنا في الحديث الآخر ليس فيما دون خمسة او سك من التمر صدقة هذا خاص في مكان اقل من امست اوسق - 00:08:18

فماذا نفعل نعمل بالخاص في محل الخصوص ونعمل بالعام في بقية الافراد وهذا قول الجماهير وقال الحنفية نقدم العام وبعضهم قال ينظر الى الترجيح بين الدليلين ولا يقدم العام ابتداء - 00:08:38

وبعضهم قال نعمل بالمتاخر من الدليلين مطلقا وبالتالي يعتبرونه من باب النسخ والصواب هو القول الاول وذلك لأننا متى فعلنا ذلك كنا قد اعملنا الدليلين الخاص في الخصوص والعام في بقية الافراد - 00:09:26

واعمال الدليلين اولى من الغاء احدهما الحالة الرابعة والخبرة اذا كان كل واحد منها خاصا من وجهه وعاما من وجهه ومثل له بحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة - 00:10:16

عند طلوع الشمس مع امره بقضاء الصلاة الفائتة مطلقا في حديث من نام عن صلاة او نسيها فليصليها اذا ذكرها فهنا عندنا محل استقل به الدليل الاول وهو صلاة النافلة عند طلوع الشمس - 00:10:52

ومحل استقل به الدليل الثاني وهو قطاء الصلاة المفروضة في غير اوقات النهي وعندها وقت مشترك بينهما او محل مشترك بينهما وهو قضاء الصلاة المفروضة عند طلوع الشمس المحل الاول نعمل فيه بالدليل الاول والمحل الثاني - 00:11:29

نعمل فيه بالدليل الثاني باتفاق وانما الاشكال في محل الاشتراك ماذا نفعل به والصواب اننا نرجح بين العمومين فنعمل باقوى العمومين في محل الاشتراك ما هي اسباب قوة العموم عندنا - 00:12:00

عدد من الاسباب اولها عدم المخصص او قلة المخصص ولذلك حديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها لم يرد عليه تخصيص وبالتالي يكون اقوى من الاول وجها الثاني من اسباب الترجيح - 00:12:33

الترجح بحسب لفظ العموم فاقوى الفاظ العموم المؤكد بعدد من الصيغ كقوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون ملائكة جمع معرف بال و تم تأكيده لفظ كلهم اجمعون كان هذا من اعلى درجات - 00:13:04

العموم هل يمكن ان يوجد تعارض بين عام من وجهه خاص من وجهه وعام من وجهه اخر قاص من غيره هل يمكن ان يوجد هذا التعارض ولا نستطيع الترجح بينهما - 00:13:42

الجمهور يقولون في اصل الشريعة لا يوجد لكنه عند بعض الافراد قد يعجز عن معرفة الراجح فاذا عجز قالوا بحث عن دليل اخر ووجب عليه ان يتوقف عن الفتوى والقضاء فيه - 00:14:21

واما بالنسبة لعمل نفسه فهناك من قال يقلد غيره وهناك من قال يعمل اصل البراءة اذا الان اخذنا عرفنا ان المخصصات منفصلة ومتصلة والمنفصلة اخذنا منها تخصيص بالكتاب تخصيص السنة النبوية - 00:14:50

والتحصيص المفهوم هم الموافقة ومفهوم المخالفة المخصوص الخامس من المخصصات المنفصلة افعال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وردنا لفظ عام ثم وردنا فعل نبوي فاننا نفسر اللفظ العام بما يتواافق مع الفعل النبوي - 00:15:33

من هذا مثلا بقوله عز وجل وشهادوا اذا تباعتم العموم هنا في لفظة الواو واو الجماعة وظاهر هذا اللفظ ايجاب الاشهاد ووردنا ان النبي صلى الله عليه وسلم - 00:16:14

باع ولم يشهد او اشترى ولم يشهد فتركنا مدلول الاول من الایجاب الى الندب فان قال قائل الا يمكن ان يكون هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فيجاب عن هذا - 00:16:58

لان الاصل انه يجب على الامة متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ويدل على هذا ان هناك بعد من المواطن وجد نهي عام - 00:17:29

قال مقتضى فعل النبي صلى الله عليه وسلم باء لما سألهوا عنه لم يعترض عليهم او لم يرد عليهم بان كان النبي صلى الله عليه وسلم خاصة به ومن ذلك حديث نهى عن الوصال - [00:17:54](#)

فلما قالوا له انك تواصل ما قال لهم ليس لكم الحق بان تقول بالتعارض بين الفعل والقول وانما بين لهم وجود معنى خاص به صلى الله عليه وسلم فقال اني ابيت يطعنني ربي ويسبقين - [00:18:17](#)

المخصص السادس اقرارا النبي صلى الله عليه وسلم فاما اذا اقر النبي صلى الله عليه وسلم على فعل خاص مخالف للعموم خصينا العموم به من ذلك مثلا حديث من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد - [00:18:50](#)

هذا لفظ عام ثم جاء في الحديث ان خبيبا رضي الله عنه قبل القتل صلى ركتعين فكان اول من سن سنة القتل فاقره النبي صلى الله عليه وسلم خصينا العموم الاول - [00:19:22](#)

باقرار النبي صلى الله عليه وسلم لفعل قبيل ومثل له المؤلف بما ورد في حديث رئيس انه صلى سنة الفجر بعد اداء صلاة الفجر فاقره النبي صلى الله عليه وسلم - [00:19:43](#)

فخصينا عموم حديث نهى عن الصلاة بعد الفجر بهذا الحديث مخصص السابع الاجماع اذا كان هناك لفظ عام ثم اجمع على حكم مغاير له في محل خاص عملناه بالاجماع وخصينا به العموم - [00:20:15](#)

من ذلك حديث الماء طهور لا ينجزه شيء الماء لفظ عام بانها اسم جنس معرف بالالف واللام الاستغرافية لو قدر انه وجد ماء متغيرة بالنجاسة حينئذ نقول وقع الاجماع على نجاسته وعدم جواز الوضوء به - [00:20:53](#)

ويكون مخصصا هذا الاجماع مخصوصا للفظ العام الدليل الثامن من مخصصات العموم قول الواحد من الصحابة قول الصحابي اذا انتشر في الامة ولم ينكر هذا اجماع سكتي من القسم السابق - [00:21:32](#)

واذا كان في المسألة اختلاف بين الصحابة لم يصح الاستدلال بقول بعضهم دون بعض يبقى عندنا قول الصحابي الذي لم ينتشر في الامة ولم يخالفه احد من الصحابة فهذا هل يجوز التخصيص به - [00:22:04](#)

او لا من امثلة ذلك حديث نهى عن التصوير ما وردنا عن ابن عباس بان قال المراد به ذوات الارواح فاجاز تصوير غير ذوات الارواح مع ان هذا قد ورد رفعه - [00:22:28](#)

لكن من باب تقريب المسألة قال المؤلف قول الواحد من الصحابة اذا انتشر وعلم له مخالف لم يجز التخصيص به قال الثاني قول الصحابي اذا لم يعرف له مخالف وقد انتشر في الامة - [00:23:08](#)

فهذا حجة يعني اجماع سكتي يجوز التخصيص به اما اذا لم ينتشر فان كان له مخالف لم يجز التخصيص به وان لم يكن له مخالف فهل يجوز التخصيص به على قولين - [00:23:37](#)

مبني على الاختلاف في حجية قول الصحابي المخصوص الاخر من مخصصات العموم القياس من امثلة هذا لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مئة جلدة فان لفظة الزانية والزاني من الفاظ العموم اسم مفرد - [00:24:00](#)
المعروف باهل الاستغرافية ثم ورد تخصيصه في الایماء لقوله تعالى في سورة النساء فان اتيانا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب كم جلدة تكون خمسين جلدة هذه الآية وردت - [00:24:41](#)

في الامة المملوكة طيب والرجل المملوک هل نجري عليه العموم يوجد مئة اذا زنا او نقيسه على الامة وبالتالي خصمه من عموم اية سورة النور فلا يجلد الا خمسين جلدة - [00:25:13](#)

نقول بالثاني هذا تخصيص بواسطة القياس والعلماء قد اختلفوا في هذه المسألة المؤلف وجماعة تاروا جواز التخصيص بالقياس بينما قال اخرون لا يجوز التخصيص به مطلقا بالقياس وقال اخرون اذا كان العموم سبق تخصيصه - [00:25:39](#)
بأدلة اخرى فلا بأس من من التخصيص به ما اذا لم يرد له تخصيص فالعموم حينئذ اقوى من القياس وفرق بين بعضهم وبين القياس الجلي فاجاز تخصيص العموم به دون القياس - [00:26:18](#)
او خفي وقال بعضهم اذا كان العام ضعيفا بان سبق له مخصصات فاننا نخصمه بالقياس والا لا استدل المؤلف على اجازة التخصيص

بالقياس بكون القياس يشتمل على تلك الصورة بي - 00:26:43

معنى النص الذي نعرف شروطه وبالتالي فنخصص العموم به كما في الالفاظ الخاصة ثم انتقل المؤلف الى التخصيص بقول الراوي تخصيص بقول الراوي فإذا كان عندنا لفظ عام رواه احد الصحابة - 00:27:19

لكن ذلك الصحابي جعله او خصص منه بعض الصور حينئذ هل تتبع الراوي فنخصص تلك الصور من العام او نجري اللفظ على عمومه قال المؤلف فلا يجوز تخصيص العموم بقول الراوي - 00:28:00

قال اصحاب ابي حنيفة يجوز استدلل المؤلف على ذلك بان قول الراوي ليس دليلا شرعا وبالتالي فالاصل العمل باللفظ العام كما ان تأويل الراوي للالفاظ الظاهرة لا يقبل فهكذا تخصيص الراوي - 00:28:28

للالفاظ العامة لا يقبل واسرار المؤلف الى وجود مسألة وهو اذا كان في النص لفظ يحتمل معنيين فهل يمكن ان نحمله على احد المعنيين بقول الراوي من امثلة هذا ان ابن عمر - 00:28:58

روى حديث البياعان بالخيارات ما لم يتفرق و قوله ما لم يتفرق يحتمل التفرق بالاقوال فما يقول الحنفية والمالكية ويحتمل التفرق بالبدان ما يقوله الشافعية والحنابلة ثم وجدنا ابن عمر اذا باع بيعا - 00:29:34

حرص على مفارقة صاحبه المتعامل معه من اجل ان يثبت البيع هنا لفظ الحديث يحتمل معنيين قد فسره الراوي باحد المعنيين قال المؤلف فقد قيل ان يقبل ذلك يعني التفسير من الصحابي - 00:30:05

لانه اعرف بمعنى الخطاب لكن المؤلف لم يرتضي هذا فقال وفيه نظر عندي من المخصصات التخصيص بالعرف والعادة والعرف والعادة هذى على نوعين العرف في الزمان النبوى فإذا وردنا لفظ - 00:30:34

وكانوا في الزمان الاول حسب عادتهم يستعملونه في معنى فهل نخصص عموم اللفظ باعادة اهل ذلك الزمان او لا المؤلف اختار انه لا يجوز تخصيص العموم به لماذا؟ قال لأن اعراف الناس لا تحكم على النصوص الشرعية - 00:31:08

والقول الاخر يقول يصح تخصيص العموم بالعادة والعرف زمن النبوة ومن امثلة هذا حديث اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال ثم وجدنا في زمن النبوة انهم كانوا لا يستعملون الدفوف بالاعراس - 00:31:47

الا عند النساء فهل نخصص عموم اللفظ النبوى عادة اهل ذلك الزمان النوع الثاني من انواع الاعراف الاعراف الناشئة بعد زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهذه اعراف مخالفة للعموم فتكون مخالفة - 00:32:20

للشرع يقال ببردها واسرار المؤلف هنا الى معنى اختلافى بين العلماء والطوائف والفرق وهو مسألة سبب التكليف بماذا يكلف الله العباد بالتكاليف الشرعية قال المعتزلة بأنه يكلفهم بما هو مصلحة لهم - 00:32:50

وقال للاشاعرة يكلفهم على جهة الاختبار والابتلاء لهم برأيكم ايها اقوى المعتزلة يقولون الله جل وعلا يقول وما ارسلناك الا رحمة للعالمين يقولون ليبلوكم ايكم احسن عملا الجواب هنا قول ثالث في المسألة - 00:33:36

وهو ان التكاليف شرعت تحقيق المصالح وللاختبار والابتلاء ولامر تعود اليه سبحانه من محبته للطاعة ورضاه عن اهلها هذا هو الصواب الذي تدل عليه النصوص يبقى المخصص الاخير وجعله المؤلف في المخصصات المنفصلة - 00:34:20

وينبغي ان يجعل في مخصصات المتصلة وهو التخصيص بدالة السياق التخصيص بدالة السياق قال المؤلف واما تخصيص اول الاية باخرها باولها فلا يجوز ذلك ومثل له لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروع - 00:34:56

وهذا عام في الرجعية وفي غيرها ثم قال في اخر الاية وبعوتها حق برددهن في ذلك قالوا هذا خاص بالرجعيات. اما المطلقة بالثالث فلا رجعة فيها فقال بعض الناس المطلقة ثلاثا - 00:35:35

لا تعتد بثلاثة قرون وهذا الاستدلال فيه نظر فان هذه اللقطة والمطلقات خاصة بالرجعيات هنا بدالة انه قال الطلاق مرتان والمطلقة البائنة تلحقها بالمطلقة الرجعية في باب العدة من باب القياس - 00:36:02

بالتالي لا يصح تخصيص البائنة من هذا اللفظ لانها لا تدخل فيه اصالة ثم انتقل المؤلف الى بحث مسألة اخرى وهي هل العبرة بعموم اللفظ او بخصوص السبب الاسباب على نوعين - 00:36:52

النوع الاول الاسباب الخاصة من امثلة ذلك ان اية الظهار نزلت في اوس ابن ثابت ولفظها عام الذين يظاهرون من نسانكم والسبب خاص وبالتالي لا يخصص العموم السبب بالاتفاق النوع الثاني - [00:37:25](#)

الاسباب النوعية فإذا كان الخطاب العام قد ورد على سبب نوعي ليس على سبب شخصي حينئذ هل نقول العبرة بخصوص السبب او لعموم اللفظ ومن امثلة ذلك قالوا يا رسول الله - [00:38:05](#)

انا نركب البحر فلما نجد الماء افتتوضاً بما في البحر فقال صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه فهنا السبب خاص وحالة عدم وجود الماء وهذا خصوص نوعي ليس شخصياً واللفظ النبوي عام - [00:38:40](#)

فهل نعمل بالعموم او بالخصوص الجمhour قالوا الاصل اتباع لفظ الشارع وهو لفظ عام خلافاً لبعض المالكية الذين قالوا يعمل بخصوص السبب وعلى كل الاقوال لا يجوز اخراج صورة السبب منه - [00:39:16](#)

قال المؤلف اللفظ الوارد على سبب لا يجوز ان نخرج صورة السبب من ذلك اللفظ العام لئلا يؤدي الى تأخير البيان عن وقت الحاجة هو مما لا يجوز قال وهل يدخل فيه غيره؟ يعني في سورة السبب نظرت - [00:39:55](#)

فان كان اللفظ لا يستقل بنفسه كان ذلك مقصوراً على ما ورد فيه من السبب لأن الجملة الواحدة كالكلمة الواحدة ويصير الحكم مع السبب كجملة الواحدة فلو قال السائل افطرت وهذا لفظ عام قال له اعتق - [00:40:24](#)

حمل الجواب على كل من شمله اللفظ ولكن هذا من جهة المعنى لا من جهة ذات اللفظ واما ان كان اللفظ خاصاً مثل ان قال جامعت قال اعتق في الاول قال في ايش؟ من افطر - [00:40:52](#)

قال افطرت قال اعتق ثاني قال جامعت وهو معنى خاص فحينئذ نحمل الجواب على محل الخصوص لا محل للعموم فنقصره على المجامع دون غيره من المفترضين واما اذا كان اللفظ يستقل بنفسه - [00:41:32](#)

اعترض حكم اللفظ فان كان اللفظ خاصاً فاننا نحمله على الخصوص وان كان عاماً حمل على العموم فإذا كان لفظ النبي عاماً قلنا يحمل على العموم ولا نلتفت الى خصوص - [00:42:02](#)

ايش خصوص السبب ومثل له بحديث سئل عن بئر بضاعة الى انك تتتوضاً من بئر بضاعة وانه يطرح فيها المحافظ ولحوم الكلاب وما ينجي الناس فقال الماء طهور لا ينجس شيء - [00:42:23](#)

الا ما غير طعمها وريحة وهنا لفظ النبي صلى الله عليه وسلم عام الماء طهور سؤالهم عن محل خاص وهو بئر بضاعة فنقول بالعموم ما قال الجماهير ولا يخص بما ورد فيه من السبب - [00:42:48](#)

خلافاً للامام مالك والمزنبي وابي ثور والدقائق فانهم قالوا العبرة بخصوص السبب وليس بعموم اللفظ والصواب العبرة بعموم اللفظ لأنها كلام النبي صلى الله عليه وسلم بهذا يكون المؤلف قد انهى - [00:43:13](#)

الكلام في المخصصات المنفصلة ويبقى عندنا الكلام في المخصصات المتصلة وهي التي وردت مع اللفظ العام في سياق واحد قد اورد المؤلف في هذا الباب الاستثناء والشرط بالاستثناء مثل قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا - [00:43:40](#)

تخصيص بالشرط مثل قوله عز وجل فانفقوا عليهم ثم قيد بقوله ان كنا ذوات حمل هذا تقيد بالشرط ولنكون التخصيص بواسطة الصفة الصفة عند الاصوليين اشمل من النعت عند النحات - [00:44:24](#)

ويشمل الاظافرة ويشمل الحال كما تقدم معنا في اللقاء السابق من امثلته في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً خصصنا قوله على الناس قوله من استطاع اليه سبيلاً - [00:45:00](#)

نأخذ الاستثناء المخصص المتصل الاول الاستثناء والمراد بالاستثناء بيان ان بعض افراد العام لم تدخل في حكمه وهذا منهج الاصوليين واما عند النحات فهو بيان او اخراج بعض افراد العام - [00:45:37](#)

بالا او احدى اخواتها وهو في اللغة من ثني الشيء اي لية ليست عن طريقه وثبتت فلاناً عن رأيه اذا صرفته عنه وليستنى يؤثر في العموم ويخصصه وهو من اكبر العلامات على ان اللفظ عام - [00:46:19](#)

في الاستثناء لا يرد الا على العمومات والعلماء يشترطون في الاستثناء ثلاث ثلاثة شروط الشرط الاول ان يكون متصلة بحيث يرد

الاستثناء عقب المستثنى منه فاذا قلت له علي عشرة - 00:47:17

كنت تزيد الاستثناء الا ثلاثة لزمك ان تأتي بالاستثناء بعده مباشرة ومن الاستثناء لفظ المشيئة في اليمين فلو قال والله لافعلن كذا ثم قال ان شاء الله هذا استثناء اذا الشرط الاول من شروط الاستثناء الاتصال - 00:47:54

وورد عن ابن عباس انه اجاز تأخيره بعضهم قال مطلقا وبعضهم قال ان ابن عباس يقول الى سنة وبعضهم يقول الى شهر واستدل عليه بما ورد ان اليهود سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن مسائل - 00:48:33

ما قصة اهل الكهف فقال اخبركم غدا ولم يستثنني فلم ينزل عليه الوحي الا بعد شهر وهذا معنى قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله - 00:49:06

استاذ سمير وهناك قول اخر يقول يجوز الاستثناء في مجلس لورد الاستثناء في المجلس اثر وقد قال المؤلف بان ما يحكي عن ابن عباس يظهر انه لا يصح عنه اذ هو بعيد - 00:49:32

وذلك ان الاستثناء جزء من من الكلام فاذا انفصل لم يكن جزءا من الكلام والشرط الثاني من شروط الاستثناء ان يكون الاستثناء من الجنس والمؤلف عقد مسألة قبل هذا الشرط الثاني - 00:50:25

وهو انه يمكن ان يتقدم الاستثناء على المستثنى منه ويمكن ان يتقدم المستثنى منه تقول جاءني القوم الا زيدا فاتيت بالمستثنى منه والقوم ثم اتيت بالاستثناء الا زيدا وهذا هو الاصل والاكثر - 00:50:57

وفي مرات قد تؤخر المستثنى منه تقول ما جاءني احد من القوم وهنا احد هذا مستثنى مثل له المؤلف بقول الشاعر فمالي الا اال احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب - 00:51:19

تقدير الكلام فما لي شيعة الا اال احمد لكنه هنا اخر المستثنى منه الشرط الثاني ان يكون الاستثناء من الجنس لو قلت جاني القوم الا حمارا جاني القوم الا حمار فلان - 00:51:45

نقول الا حمار فلان هذا استثناء من غير الجنس وبالتالي فانهم يتوقفون فيه ولا يجوزونه اجازه جماعة مطلقا وتستدلون عليه بما ورد من الاستثناء في حق ابليس فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس. وابليس ليس من الملائكة - 00:52:21

ولذا في سورة الكهف قال عنه كان من الجن ففسق عن امر ربه والاخرون قالوا هو خطاب موجه الاستثناء هنا تقرير لواقع الحال انه وجه الخطاب لمن كان موجودا فلزم ابليس ان يسجد - 00:52:54

لكون الخطاب يصدق عليه المقصود هنا ان اكثر العلماء لا يجيزون الاستثناء من غير الجنس واجازه جماعة وقال طائفه الجنس القريب يجوز استثناؤه كما لو قال له علي الف الا ثلاثة دراهم - 00:53:21

له علي الف دينار الا ثلاثة دراهم والدينار جنسان متقاربان. فجاز الاستثناء من احدهما احدهما من الاخر والمؤلف اصلا يختار ان هذا ليس بشرط لانك مرة تقول رأيت زيدا الا وجهه - 00:53:48

وقد واستدل بالالية فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ان ابليس ليس من الملائكة ومثله ما ورد في قول الشاعر وقف فيها اصيلا يعني اخر النهار كي اسئلتها وقف فيها يعني في ديار - 00:54:18

جماعته ومحبوبته اعيت جوابا اي لم ترد علي الجواب وما في الربع من احد اي لا يوجد فيه مكانهم الذي شدوا منه احد ثم استثنى فقال الا اواري لي ما ابينها - 00:54:40

الاواري نوع من انواع الطيور استثناءها من القوم الذين شدوا والمؤى كالحوظ بالظلمومة الجلدي والاواري قال محبس الدابة لا يا اي بطينة ما ابينها اي ما اميز كلامها والنوى اي الحواجز التي كانت توضع على الخيام من اجل ان تثبت - 00:55:01

الحالحظ اي هذه الحواجز كانت بمثابة الحوط بالظلمومة الجلدي. المظلومة انه الارض التي لم يصبها مطر ولا غيث قال فاستثنى الاواري من الناس مع ان الاوالي ليست من الناس هل هذا الاستعمال استعمال حقيقي كما - 00:55:33

قاله طائفه او هو استعمال مجازي وقد قال المؤلف بأنه الاظهر اذا كان استعمالا مجازيا لم يصح الاستدلال به هنا وذلك لأن البحث في الاستعمال الحقيقي الشرط الثالث ان يكون الاستثناء للاقل - 00:56:02

عندنا اربع مسائل اولها استثناء الكل لا يجوز فلو قال له علي مئة الا مئة لم يصير عليه خطأ عليه مئة كاملة لماذا؟ لأن هذا استثناء
لكل تثنين كل لا يصح - 00:56:36

بالناتي يجب عليه مئة كاملة المسألة الثانية استثناء الاقل كما لو قال له علي عشرة الا ثلاثة في الحكم يجب عليه كم سبعة استثناء صحيح المسألة الثالثة استثناء النصف لو قال له علي عشرة الا خمسة - 00:56:59

الجمهور لا يصحون هذا الاستثناء وصححه طوائف والنوع الرابع استثناء الاكثر فما لو قال له علي عشرة الا سبعة كم يكون خطأ عشرة كاملة لماذا؟ لأن استثناء الاكثر لا يجوز - 00:57:32

واستدل على ذلك بأنه قد ورد في القرآن فانه قال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاويين
من بنى ادم بينما في اية اخرى قال فبعتك لاغوينهم اجمعين - 00:58:24

جعل الغاويين الاكثر ثم قال ان عبادك منهم المخلصين فمرة استثنى الغاويين من العباد ومرة استثنى العباد المخلصين من الغاويين
فمعنى احدهما اقل من الآخر وبالتالي هنا دلالة على جواز استثناء الاكثر - 00:58:48

قال ولأن الاستثناء معنى يوجب تخصيص اللفظ العام وكما جاز في القليل فكما جاز في القليل فيجوز في الكثير ثم اشار المؤلف الى مسألة وهي اذا وردتنا جمل متعاقبة ثم جاءنا استثناء - 00:59:15

ان كان الاستثناء بعد افراد متعددة فحينئذ يرجع الى الجميع وجاءني محمد و خالد و علي بجميع ثيابهم الا الفتر جائز و تقول جاءتنى
ثياب زيد و ثياب عمرو و ثياب خالد و ثياب سعيد الا زرتها - 00:59:44

الاكرة هذى ترجعي الى جميع من ذكر سابقا لانها استثناء من افراد واما اذا كان استثناء من جمل فهل يعود الى الجميع او لا يرجع الا الى الجملة الاخيرة فقط - 01:00:26

ولتحrir محل النزاع نقول اذا كانت هناك قرينة تدل على انه يرجع الى جميع الجمل او يرجع فقط الى الجملة الاخيرة. او يرجع فقط للجملة الاولى عمل بمقتضى ذلك الدليل - 01:00:50

ومن امثاله قوله تعالى فلما فصل طالوت بالجنود قال ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعنه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده استثناؤنا يعود الى اي الجملة؟ الجملة الاولى ولا الجملة الثانية - 01:01:11

الجملة الاولى فمن شرب منه فليس مني جملة ثانية ومن لم يطعنه فإنه مني يقول هذه تعود الى الجملة الاولى لعود الى الجملة الاولى فما الحكم - فما هي القرينة . اما اذا لم يكن هناك دليل ولا قرينة فما الحكم - فما هي القرينة

قال الجمهور يعود الى جميع الجمل قال الحنفية ارجع الى الجملة الاخيرة فقط ومن امثلة هذا قوله عز وجل والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء تجلدوهم ثمانين جلدة - 01:01:57

يقولون يرجع الى الجملة الاخيرة فقط بقوله واولئك هم الفاسقون - 01:02:19

استعمل المؤلف هنا في الدالة على القول الاول بالقياس - 01:02:44

فقال لو ورد شرط بعد جمل لعاد الى الجميع. فكذلك اذا ورد استثناء بعد جمل ومن هذا انه لو قال امراتي طالق وعبدي حر ومالی صدقة ان شاء الله الاستثناء - 01:03:11

عاد الى الجميع وبالتالي لم تطلق نساؤه ولم يتحرر عبيده ولم يخرج ماله من يده فاذا كان هذا في الشروط فكذلك في الاستثناء يعود الاستثناء الى جميع الجمل وقد اشار الى ما ذكرته لك قبل قليل من تحرير محل النزاع - 01:03:36

دل الدليل على انه لا يجوز رجوعه الى جملة من الجمل المذكورة - [01:04:03](#)

مثل اية القذف لما قال فاجلوهم ثمانيين جلدة هذا لا يعود اليه الاستثناء بان الجلد حق للمقذوف لا يسقط بتوبة القاذف وبالتالي
نقول لماذا لم نرجعه الى فاجلوهم لوجود الدليل على ان الاستثناء لا يرجع اليها - [01:04:24](#)

فيبيى رجوعه الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا عند الحنفية يقولون القاذف ولو تاب لا تقبل له شهادة لأنهم يقولون الاستثناء لا
يرجع الا الى الجملة الاخيرة فقط الجمهور يقولون بخلاف هذا فيقولون - [01:04:56](#)

التائب من القذف تقبل شهادته ومثل له المؤلف بقوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح - [01:05:26](#)

وقوله الا ان يعفون فيه دلالة على انهن اذا عفينا سقط الفرض على الخاطب او على العاقد لكن وردنا دليل على ان هذه الاية في
البالغين العقلاء يرجع الحكم الاول - [01:06:01](#)

على يرجع الاستثناء على جميع الجمل الاولى هذا هو الظاهر بارك الله فيكم جميعا ووفقكم الله لكل خير وجعلنا الله واياكم من الهداء
المهتدين هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد - [01:06:34](#)

وعلى الله واصحابه واتباعه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين نعم الصواب الظاهر ان قول الصحابي حجة لكن عموم الدليل يقدم
على خصوص قوله ان لا يخص لكنه حجة يؤخذ من الحكم ولا يخص به العموم لان اللفظ النبوى او لفظ الشارع مقدم - [01:06:58](#)
والىك في حالة تقدم النبض العام والنفط الخاص نسخ نعم هناك فروع فقهية كثيرة يعني مثلا اخذنا مسألة زكاة الحبوب
والثمار وردنا في الحديث لا زكاة فيما دون خمسة اوسك - [01:07:38](#)

هذا خاص وفي الحديث الاخر فيما سقت السماء العشر حينئذ قلنا تخصيص وعندهم يقولون يجب تجب الزكاة في الخارج من
الارض في قليله وكثيره لان العام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم - [01:08:18](#)

فيه مسائل كثيرة نعم ما هو الحديث انه لم تنزل الاية الا بعد شهر فاستثنى النبي صلى الله عليه وسلم فهو دل للحديث معه والىك
الراوي لا يختص بالصحابة من روى خبرا - [01:08:46](#)

هل نقول هو اعلم بما روى وبالتالي نخصص عموم الدليل الشرعي بقول الراوي له ولو كان من التابعين بارك الله فيكم وفقكم الله لكل
خير هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:09:39](#)